استشراف موقف

رئاسة مصر - انتخابات 2024

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 1 أيلول / سبتمبر 2023

الكاتب: شادي علي

رئاسة مصر - انتخابات 2024

الكاتب: شادي علي

2023-9-1

بعد دعوته إلى "حوار وطني" حاول فيه النظام بثّ الروح في الحياة السياسية التي دخلت في حالة «موت سريري»[i] بمبرر مواجهة الإرهاب، كذلك، يجتهد النظام المصري في إخراج عملية الانتخابات الرئاسية 2024 بأكبر قدر ممكن من "الشكل" التنافسي لتصدير صورة وجود "حياة سياسية" إلى المجتمع الدولي، وكذلك لمحاولة تفريغ الاحتقان الشعبي الناتج عن انهيار الجنيه وتضخم الأسعار. فالرئيس (السيسي) يحتاج إلى "تفويض شعبي" جديد يمكّنه من مواصلة سياسته.

معارضة "مدنية" الشيء لزوم الشيء

خلال الشهور الأخيرة تم تشكيل تحالف مُعارِض جديد تحت اسم "التيار المدني"، يتكون في أغلبه من أحزاب معارضة ذات توجه قومي ورموز يسارية، والذي -حسب رويترز-[ii] تبنى خطاب معارضة "نادرة" تجاه طريقة إدارة الدولة وتجاه شخص الرئيس (عبد الفتاح السيسي)، وفي 19/08 تم الافراج[iii] بقرار من رئيس الجمهورية بالعفو العام عن عدد من المعتقلين من ذوي نفس التوجه غير الإسلامي (القومي أو الليبرالي) كان من ضمنهم (احمد دومة)، الذي كان في استقباله عند خروجه من السجن عدد من رموز "التيار مدني" مثل: (حمدين صباحي) و (فريد زهران) المرشح المحتمل لانتخابات رئاسة مصر 2024، ما مثّل دفعة معنوية كبيرة من النظام للتيار الناشئ.

لأجهزة الأمن السياسي المصري باع طويل في إجادة لعبة "فرّق تسُد"، لذلك كان من الطبيعي أن يذهب محللين[iv] إلى أن مساومة النظام لتيارات سياسية بعينها على الإفراج بعفو رئاسي عن أسماء بعينها يمثّل منهجية يجيدها النظام في التفريق بين أجنحة المعارضة المصرية، فالإفراج عن المعارض الحقوقي الليبرالي (باترك جورج) جاء على إثر انسحاب الحقوقي المصري (نجاد البرعي) من الحوار الوطني، والإفراج عن اسم محدد هو (أحمد دومة) جاء في سياق طلب (حمدين صباحي) الإفراج عن المعتقلين السياسيين بشكل عام.

حسب بيان رويترز تأسس "التيار المدني" الجديد (ذو التوجه القومي واليساري) برضا النظام المصري بهدف معارضة التيار الحر (ذو التوجه الليبرالي)[1] المدعوم من الغرب وبالتحديد الإدارات الأميركية الديموقراطية، بعد ذلك بيومين وفي 21/08 تم اعتقال أحد أهم رموز التيار الليبرالي (هشام قاسم)[2] الذي تم انتخابه الشهر الماضي رئيسًا لمجلس أمناء التيار الحر، إثر بلاغ تقدم به (كمال أبو عيطة) القيادي في حزب الكرامة الناصري ووزير القوى العاملة في أحد حكومات ما بعد ثورة يناير، وحاليًا أحد رموز "التيار المدني"، ما مثّل فاتحة هذا الصراع المفتعل بين جناحي المعارضة العلمانية. وفي نفس الوقت أراد النظام أن يؤكد على أن "للمعارضة حدود" وأن "شخص" الرئيس خط أحمر.

ملاعبة المجتمع الدولي

ولمحاولة تجاوز الغضب المتوقع من السفارة الأمريكية، وبعد يومين من القبض على (هشام قاسم) لجأ النظام المصري إلى ممارسة لعبة الشد والجذب فأصدرت[v] وزارة العدل المصرية بيانًا في 22/08 أعلنت فيه إسقاط الدعاوى الجنائية بحق 75 منظمة مجتمع مدني تم التحقيق معها منذ عام 2021 فيما يعرف إعلامياً بقضية "التمويل الأجنبي" لمنظمات المجتمع المدني، مع الإبقاء على 10 منظمات أخرى قيد التحقيق.

---

[1] للمزيد عن القوى الليبرالية وحجم وكيفية تأثيرها داخل المجتمع المصري، راجع: شادي علي: مصر بين أميركا ومحور المقاومة، مركز الاتحاد للبحوث والتطوير، بيروت، 2023، ص. 44، رابط: https://www.u-feed.com/post.php?id=123734

[2] ناشط حقوقي مصري له علاقات وثيقة بالحزب الجمهورية الأميركي تم منحه وسام من (جورج بوش الابن) وكان ضيفًا دائمًا على مائدة (كونداليزا رايس) في جميع زياراتها لمصر لعمله كرئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وأسس عدة مشروعات هامة ذات التوجه الليبرالي مثل: جريدة المصري اليوم (الممولة من شركة هاليبرتون - ديك تشيني) وكان أحد شركاء (سعد الدين إبراهيم) في تأسيس مركز ابن خلدون صاحب أعلى سقف معارضة إبان حكم مبارك.

الطبع يغلب التطبع

بالرغم من اجتهاده في مسايرة متطلبات المجتمع الدولي إلا أنه وبسبب ما هو معروف من ضيق الخيارات أو ضيق الخيال السياسي[vi] فمن المتوقع أن يتم تفريغ عملية الانتخابات الرئاسية 2024 من مضمونها جريًا على عادة ما مضى من انتخابات سابقة، حيث كان النظام يقضي على فرص ترشح أي "منافس حقيقي" باستخدام مجموعة من المقاربات المعروفة عن الأجهزة المصرية كل حالة بحالتها، على سبيل المثال في انتخابات رئاسة مصر عام 2018 وفور إعلان (أحمد شفيق) رئيس الوزراء الأسبق نيته خوض الانتخابات تم ترحيله في اليوم التالي من الإمارات إلى مصر. و (سامي عنان) رئيس أركان الجيش المصري إبان ثورة يناير الذي تم القبض عليه فور إعلانه الترشح والحكم عليه بالسجن لعشر سنوات بتهم ملفقة.

كذلك، فمن المتوقع أيضًا ان يتم قطع الطريق على مرشحين بارزين من أمثال: جمال مبارك - عمرو موسى - احمد طنطاوي. من خلال استخدام المنهجية المناسبة لكل حالة، فالمرشحين المعروفين ذوي الشعبية (علاء وجمال مبارك) قد يستخدم معهم منهجية "التهم الملفقة" واستهلاكهم في المنظومة القضائية البطيئة حتى فوات فرصة الانتخابات، وما يصاحب ذلك من استهداف إعلامي من إعلاميين محسوبين على النظام[vii]، مثل إعلان قرار محكمة القضاء الإداري بمنع ترشحهما بسبب قضايا "كسب غير مشروع"[viii]، أما المرشحين ذوي الشعبية الناشئة وبفرض تمكنهم من تحصيل شروط الترشح للمنصب والتي هي بالأساس بعيدة المنال مثل الحصول على: تأييد 20 عضو برلمان أو توكيل 25 ألف مواطن من 15 محافظة، فقد يتم استخدام "الترهيب الأمني" الذي بدأت بوادره بالظهور مع المرشح الناصري (أحمد طنطاوي)، حيث طبقًا لمواقع خبرية محسوبة على المعارضة المصرية منع الأمن فنادق صعيد مصر من استضافته في جولاته الانتخابية، وتم احتجاز مناصريه في سبع محافظات وتهديدهم بتوجيه تهم التجمهر[ix]، والتضييق عليه أثناء صلاة الجمعة في مسجد السيدة زينب إلى درجة الاحتكاك الجسدي[x].

أميركا تغري ولا تدعم

كان رفع المعارضة المصرية العلمانية بجناحيها (القومي والليبرالي) سقف مطالبها وحدة خطابها إلى حد استهداف الرئيس (السيسي) شخصيًا، فيما يبدو أنه استجابة للمؤشرات المشجعة على تغيير جوهري قريب في هيكل النظام المصري والتي صدرت من عدة مراكز تفكر أميركية ذات مكان مرموق مثل دراسة (ستيف كوك - Steven A. Cook) مدير مكتب الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية الأميركية التي نشرتها[xi] (فورين بوليسي - Foreign Policy) وأعيد نشرها على موقع المجلس[xii] في اذار/مارس 2023. والتي تتطلب حسب ما جاء في كتب[3] (كوك) واجهة علمانية للنظام (مدنية أو إسلامية) يكون في القلب منه والعمود الفقري للنظام هو الجيش والأجهزة الأمنية المتحالفة بشكل وثيق مع أميركا والغرب (نموذج: تركيا - باكستان - الجزائر)، بحيث لا تمانع هذه "الواجهات" السياسات القائمة من : التطبيع - العولمة - النيوليبرالية، مع قدرة أكبر على احتواء السخط الشعبي من شخصيات أخرى ذات خلفية عسكرية قد لا يتيح لها تربيتها داخل المؤسسة الأمنية أو العسكرية (Military Mindset) التواصل مع الجمهور بالشكل الأمثل، والأهم من ذلك لكي يسهل استبدال هذه "الواجهات" المدنية إذا تم استهلاكها لامتصاص أي سخط شعبي ينتج عن الصدمات العميقة الآتية، بدون أن يحدث هزّات "مقلقة" داخل الدولة العميقة.

[3] For instance, Revise: Steve A. Cook: Ruling but Not Governing the Military and Political Development in Egypt, Algeria, and Turkey, (Johns Hopkins University Press), Mar 2007, ISBN 978-0-8018-8591-4

أميركا: أقوال لا أفعال

من الناحية التطبيقية لا يبدو أن التغيير في جوهر النظام المصري الذي تتحدث عنه مراكز التفكر الاميركية يمثّل أولوية على أجندات الإدارة الحالية، وذلك لعدة اعتبارات منها الضغط على الموارد الاميركية الحالية بسبب حرب اوكرانيا والنزاع في بحر الصين الجنوبي، والأهم هو اقتراب الانتخابات الأميركية وحاجة الحزب الديموقراطي الى إتمام صفقة التطبيع السعودي الاسرائيلي بدون ان يعكر صفو المنطقة أي قلاقل "ملونة".

ظهر ذلك بشكل واضح عندما انخفضت فجأة الضغوط الإعلامية الغربية التي كانت معتادة للإفراج عن معتقلي نشطاء التيار الليبرالي المصري أمثال (علاء عبد الفتاح) الذي منحته الحكومة البريطانية الجنسية وهو في سجون النظام وخصصت له جلسات جانبية في مؤتمر المناخ الذي عقد بشرم الشيخ مع تغطية إعلامية عالمية. ولكن اقتصر مستوى الإدانات لحبس (هشام قاسم) على آحاد من رفاقه من المعارضة، دونًا عما كان معتاد من "إزعاج" المؤسسات الدولية وبيانات وزارة الخارجية الاميركية.

لا جديد تحت الشمس

تباينت ردود أفعال التيارات المختلفة على مقاربات النظام لمسألة الانتخابات:

لدى نخب التيار الليبرالي أعقب الانسحاب الغربي شعورًا بالامتعاض من خذلان "المؤسسات الدولية"، فقرر أن التيار أن يتبنى موقف مقاطعة الانتخابات بهدف محاولة إحراج النظام دوليًا، ودعوة عموم المصريين إلى العصيان المدني وعدم النزول إلى لجان الانتخابات، وصولًا إلى اتهام أي تيار أو شخص معارض يشارك في الانتخابات (مثل: التيار المدني) بـ "خيانة" الثورة ومساعدة النظام على إخراج "مسرحية" الانتخابات لاكتساب الشرعية!

وتبنى تيار الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين) نفس خطاب المقاطعة الذي تبناه التيار الليبرالي أملًا في أن يؤدي ذلك إلى إحراج الإدارات الغربية ومن ثَم إعادة النظر في شكل نظام الحكم في مصر!

في حين تبنى التيار القومي خطاب أولوية الحفاظ على الدولة ومؤسساتها من التدخل الخارجي، وتبنى خطاب محاولة الإصلاح التدريجي من الداخل من خلال مليء الفراغ الذي يسمح به النظام للمعارضة كلما احتاج إلى ذلك.

ماذا بعد الانتخابات؟

يرجح ان يبقى الوضع في الداخل المصري على ما هو عليه بعد اعادة انتخاب الرئيس (عبد الفتاح السيسي) لفترة رابعة لمدة 6 أعوام حتى 2030، وسيستمر النظام المصري في سياساته الحالية الخارجية والداخلية وبخاصة الاقتصادية مع ما تحدثه من تحولات اجتماعية عميقة[4]. وسيستمر تعامل الإدارات الاميركية مع النظام المصري من مبدأ القلقلة والإقلاق الدائمين في ملفات الاقتصاد والحرية السياسية والمطالب الحقوقية، لكن ليس بالحد الذي قد يتسبب في اي اضطرابات اجتماعية. فهناك نمط ثابت من الإزعاج والضغط الذي يستهدف به النظام المصري، فخلال شهر واحد فقط:

[4] للمزيد عن التحولات السياسية داخل المجتمع المصري راجع: شادي علي: مصر بين أميركا ومحور المقاومة، مركز الاتحاد للبحوث والتطوير، بيروت، لبنان، 2023.

- خلال الشهر الماضي نشر مستشار مجلس العلاقات الخارجية الأميركي (ستيف كوك)[5] عدة مقالات رأي تستهدف (السيسي) شخصيًا بعناوين كبيرة مثل: "كيف دمّر السيسي مصر" و "السيسي: حاكم بالخوف محكوم بالخوف".
- خبر: تحذير استراليا مواطنيها من السفر إلى مصر.
- خبر الإعلان عن وقف الطيران بين مطاري بن غوريون وكفر الشيخ.
- خبر ترحيل عشرات آلاف العمال المصريين من شرق ليبيا.
- خبر: توجيه 100 نائب بريطاني رسالة لوزير الخارجية البريطاني للاعتراض عن عدم الإفراج عن معارض مصري (علاء عبد الفتاح).
- تسريب رويترز أنها ساعدت النظام الحالي في إسقاط الإخوان من خلال تأسيس موقع "أصوات مصرية" ودعمه بـ 300 مقطع فيديو يوميا.
- تقرير الإيكونيميست البريطانية عن خوف (السيسي) من جنرالاته واضطراره للمبيت في أماكن مختلفة كل ليلة.
- نشر صحف محسوبة على الإمارات بنمط ثابت تحقيقات تسلط الضوء على الأزمات الداخلية (الفروق الطبقية - ضعف قطاع السياحة).
- أفريكان انتلجنس: جمال مبارك ينسق مع البيت الأبيض لخلافة السيسي.

ولكن لا يُتوقع أن يصل الضغط الإعلامي أو الحقوقي إلى معدلات خطرة، فقد يكون الحكم العسكري المباشر هو النظام الأقدر على أن يفرض -بلا معارضة تُذكر- السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تراها القوى الدولية الداعمة للنظام هو الشكل الأنسب لدور مصر الإقليمي الجديد، وهو النظام الأقدر على تمرير أزمات مثل: الشح المائي - التغير المناخي - أزمات أسعار الغذاء والطاقة في العالم. بسياسات جذرية من قبيل: بيع أصول الدولة المصرية[6] التي صرح الرئيس (عبد الفتاح السيسي) بمحاولة تحصيل 40 مليار دولار من خلال بيعها لمشترين خليجيين، أو دعم الإدارات الأميركية في صفقة القرن كما صرّح الرئيس (السيسي) بحضور الرئيس (ترامب)، وترسيم الحدود البحرية الاقتصادية مع "الكيان المؤقت"، وتحويل ممر مضيق العقبة إلى ممر دولي بالاعتراف بسيادة دولة غير مصر على جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في وسط الممر، وتوقيع الاتفاقية الثلاثية التي تعطي أثيوبيا حق بناء السدود أعلى نهر النيل[7] .. وغيرها، وجميعها "أهداف" تم تحقيقها في العشر سنوات الماضية من حكم النظام الحالي ولا يتوقع أن يحتاج استكمالها أكثر من فترة رئاسية أخرى، أما ما بعد 2030، فساعتها لكل حادث حديث إن بقينا. وبقيت مصر!

[5] مدير مكتب الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي.

[6] https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/06/20/egypt-international-finance-corporation-to-sell-assets-experts

[7] للمزيد عما يتوقع أن تكون الإدارات الأميركية تخططه بالنسبة لشكل الدولة والمجتمع المصريين، راجع: شادي علي: مصر بين أميركا ومحور المقاومة، مركز الاتحاد للبحوث والتطوير، بيروت، لبنان، 2023.

هوامش ومصادر

دراما «الحوار الوطني» المصري: النهاية معروفة سلفاً، جريدة الأخبار، 28-6-2023

تحالف مصري معارض ينتقد السيسي ويدرس خوض الانتخابات، swissinfo، 28-8-2023

الإفراج عن الناشط السياسي أحمد دومة، cairo24، 19-8-2023

"إفراج بالقطارة".. ما دوافع السيسي من العفو عن دومة ونشطاء آخرين بمصر؟ عربي21، 20-8-2023

مصر: قضية المجتمع المدني 173 لا تزال معلقة، CIHRS، 30-8-2023

ضياء رشوان من السعودية يفاجئ الجميع جمال مبارك منافس السيسي في الانتخابات الرئاسية، يوتيوب الشرق، آب 2023

منع نجلي مبارك من الترشح لمناصب بالدولة.. تأجيل إعلان القرار، العربية نت، 22-7-2023

الأمن يمنع فنادق الصعيد من استضافة الطنطاوي.. واحتجاز أنصاره بسبع محافظات وتهديدهم بالحبس بتهمة التجمهر، madamasr، 9-7-2023

بعد الاعتداء على الطنطاوي في مسجد السيدة زينب.. كيف ردت الداخلية المصرية؟ وما تعليقات الناشطين؟ الجزيرة، 15-8-2023

Islamism Is Ready for a Comeback, foreignpolicy, 10-3-2022

راجع: عمار علي حسن: الخيال السياسي، دار عالم المعرفة، الكويت، 2017.

Islamism Is Ready for a Comeback, Middle East Program, 29-3-2023